

شَرْحُ الشَّيْخِ بَهْرَامِ الدَّمِيرِيِّ [المتوفى سنة 805هـ]

عَلَى مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ الْأَصُولِيِّ [المتوفى سنة 646هـ]

من القياس الاستثنائي إلى نهاية المفرد باعتبار وحدته ووحدة مدلوله

د. ايمان بنت سالم قبوس

أستاذ أصول الفقه المشارك بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى

[esgapos@uqu.edu.sa](mailto:esgapos@uqu.edu.sa)

(Umm Al-Qura University)

## المقدمة

الحمد لله على ما أكرم به من ميراث النبوة، وما هدى إليه بما هو أصل في الدين والمروءة، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على من بعث رحمة للأمة، وعلى آله وصحبه قناديل الدجى في الظلمة، أما بعد:

فلما كان مُختَصَر مُنتَهَى السُّؤْلِ والأَمَلِ لِلإِمَامِ العَلَامَةِ قَدْوَةَ المَحْقِقِينَ، جَمَالِ المِلَّةِ والدين، أبي عمرو عثمانَ ابنِ الحَاجِبِ المَالِكِيِّ . رحمه الله . " يَجْرِي من مَوْلَفَاتِ الأَصُولِ: مَجْرَى العُرَّة<sup>(1)</sup> من الكُمَيْت<sup>(2)</sup>، والقُرْحَةَ<sup>(3)</sup> من الدُّهُم<sup>(4)</sup>، والوَاسِطَةَ من العِجْدِ، وَقَدْ رُزِقَ حَظًّا وافيًّا من الاشتهارِ، فَاسْتَهْتَرَ<sup>(5)</sup> به الأَدْكِيَاءُ في جَمِيعِ الأَمْصَارِ أَيَّ اسْتَهْتَارٍ؛ وذلك لَصَغْرِ حِجْمِهِ، وكثرة علمه، ولطافة نظمه<sup>(6)</sup>.

رغبت أن يكون لي سهماً في المشاركة في تحقيق شرحاً أو حاشية على هذا المختصر المبارك، فأتيخ لي قسمٌ من إرثٍ عظيم يشرح فيه مؤلفه مختصر ابن الحاجب، ويتفق الشارح مع ابن الحاجب في المذهب الفقهي - وهو المذهب المالكي-، ألا وهو شرح العلامة الشيخ بهرام الدميري المتوفى سنة خمس وثمانمائة للهجرة النبوية.

- 
- (1) الغرة: ما يكون في وجه الفرس من بياض . أو أي لون يخالف لون الفرس .، ولا يطلق هذا الاسم إلا إذا كانت الغرة أكبر حجماً من الدرهم. انظر: الخيل: (42/1)؛ مختار الصحاح: (197/1).
- (2) الكميت: لون ليس بأشقر ولا أدهم. والكمته لون بين السواد والخمرة يكون في الخيل والأبل وغيرهما. ولا يقال: (كميت) حتى يكون غرؤه وذنبه أسودين، فيخالط السواد فيه الحمرة، فإن كانا أحمرين فهو الأشقر. انظر: لسان العرب (153/12)؛ القاموس المحيط 1 (256/1) .
- (3) القُرْحَةُ بالضم في وجه الفرس: دون الغرة. انظر القاموس المحيط (354/1) .
- (4) الدُّهُمَةُ بالضم: السواد، والدُّهُم من الخيل: السود. انظر: القاموس المحيط (1462/2) .
- (5) يقال: استهتر بأمر كذا وكذا؛ أي: ألع به، لا يتحدث بغيره، ولا يفعل غيره. انظر: لسان العرب: (249/5)؛ تهذيب اللغة: (129/6).
- (6) شَرَّحَ المنتهى للعضد: (15/1).

وكان السهم الموهوب جزء من مبادئ الكلام يبدأ من القياس الاستثنائي إلى نهاية المفرد باعتبار وحدته ووحدة مدلوله .

### الدراسات السابقة:

حُققت أكثر أجزاء هذا المخطوط في عدة رسائل علمية بجامعة أم القرى، وبقي من المخطوط أجزاء يسيرة لم تُحقق، ومنها هذا الجزء الذي أحققه في هذا البحث - بحول الله تعالى .

### خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة وقسمين رئيسيين: دراسي وتحقيقي، وخاتمة.

ذكرتُ في المقدمة: الافتتاح، أسباب اختيار المخطوط، الدراسات السابقة، خطة البحث، منهج التحقيق، صعوبة التحقيق.

#### القسم الأول: القسم الدراسي، وفيه مبحثان:

○ المبحث الأول: في التعريف بمؤلف الشرح، وقد اشتمل على ثلاثة مطالب: المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده ونشأته.

المطلب الثاني: آثاره العلمية.

المطلب الثالث: وفاته.

○ المبحث الثاني: التعريف بالشرح، وقد اشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب.

المطلب الثاني: نسبة المخطوط إلى مؤلفه.

المطلب الثالث: سبب تأليف الكتاب.

المطلب الرابع: أهمية الكتاب .

المطلب الخامس: وصف المخطوط.

المطلب السادس: نسخ من جزئية المخطوط المحقق.

#### القسم الثاني: ويشمل تحقيق الجزء المراد.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

منهج التحقيق:

- 1- نظراً لكون المخطوط لم تتوافر له إلا نسخة واحدة؛ فإني اقتصرت عليها، وبذلت جهدي في إخراج النص على قواعد الإملاء الحديثة .
- 2- قمتُ بتقسيم الجزء المحقق على فقرات بحسب معانيه.
- 3- اعتنيتُ بعلامات الترقيم بحسب ما يبدو لي من فهم النص.
- 4- وضعتُ خط مائل هكذا ( / ) للدلالة على نهاية اللوحة، وذكر رقمها في الهامش.
- 5- قارنتُ متن المُختَصَر عند المؤلف مع المَتن المطبوع بتحقيق د. نذير حمادو، وأثبت الاختلاف المؤثر في المتن أو في الحاشية، وقد عزوت المَتن إلى موضعه من المَتن المحقق المذكور.
- 6- ما كتب في هامش المخطوط وتبين لي من السياق أنه من صلب المخطوط وليس حاشية أثبتته في المتن ووضعت بين معقوفتين [ ] ، وكذلك في حال وجود خطأ أو تكرار للكلمة وضعت بين المعقوفتين وبينتُ في الهامش صواب الخطأ، وتكرار الكلمة.
- 7- صغتُ عناوين جانبية للمسائل.
- 8- شرحتُ الغريب والمصطلحات العلمية.
- 9- وثقتُ النقول ومسائل الكتاب بعزوها إلى مواطنها في كتب الأصول وغيرها.
- 10- بما أن المخطوط شرحٌ لكتاب مشهور؛ فإني أجعل عملي في المتن هو إقامة النص وإخراجه فقط بدون تعليق وأجعل التعليق على الشرح؛ لأنه حوى المتن وزيادة

صعوبات التحقيق:

وجود نسخة واحدة للمخطوطة، مع عدم وضوح الخط في عدد من الكلمات؛ كان يطلب جهداً في التدقيق وفهم العبارة ومراجعة موارد المؤلف

القسم الأول: الدراسة

المبحث الأول: التعريف بمؤلف الشرح:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده ونشأته<sup>(1)</sup>

اسمه: بهرام<sup>(2)</sup> بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر بن عوض الدّميري<sup>(3)</sup> . ولادة

، القاهري . نشأة .، المالكي . مذهباً<sup>(4)</sup> .

كنيته: أبو البقاء .<sup>(5)</sup>

لقبه: تاج الدين<sup>(6)</sup>؛ شيخ الإسلام<sup>(7)</sup> .

مولده: بقرية دَميرة<sup>(8)</sup> سنة 734هـ<sup>(1)</sup> .

- 
- (1) انظر ترجمته في: شذرات الذهب (49/7) ؛ الضوء اللامع (19/3) ؛ شجرة النور الزكية (ص239) ؛ ويل الابتهاج (ص147) ؛ حسن المحاضرة (263/1) ؛ كشف الظنون (ص1628) ؛ النجوم الزاهرة (29/13) ؛ توشيح الديباج (ص62) .
- (2) بهرام: بفتح الباء وكسرهما، وهو اسم لكوكب المريخ بالفارسي؛ فالكواكب السيارة: زحل، والمشتري، والمريخ، والشمس، والزهرة، وعطارد: أسماؤها بالفارسية: كيوان، هرمز، بهرام، خور، ناهيد، تيرماه . انظر: تهذيب اللغة: (7/81، 164) ؛ جمهرة اللغة: (1/593) . وقيل: سمي كوكب المريخ بهرام لولونه الأحمر، انظر: الجماهر في معرفة الجواهر: (1/15) .
- (3) انظر: الفواكه الدواني: (1/186) ، وجاء في شذرات الذهب: (7/49): (ابن الديري)، ولعله تصحيف عن الدميري .
- (4) ينظر: المقفى الكبير: (2/518)؛ إنباء الغمر بأبناء العمر: (5/98)؛ رفع الإصر عن قضاة مصر: (108) ؛ المنهل الصافي (1/438) ؛ الضوء اللامع (3/19) ؛ حسن المحاضرة: (1/153) ؛ شذرات الذهب: (7/49) ؛ توشيح الديباج (ص:83) ؛ شجرة النور الزكية (ص:239) .
- (5) انظر: نيل الابتهاج: (1/147) ؛ الضوء اللامع (3/19) ؛ شجرة النور الزكية: (239) .
- (6) انظر: المرجع السابق .
- (7) الفواكه الدواني: (1/186) .
- (8) هي قرية كبيرة بمصر قرب دمياط، وتنقسم إلى دميرتين، إحداهما تقابل الأخرى على شاطئ النيل . انظر: معجم البلدان (2/472) .

نشأته: ولم تذكر لنا المصادر التاريخية شيئاً عن نشأته وأسرته إلا ما ذكر من اشتغاله بالعلم كثيراً ، وما ذكر من أن أخاه نور الدين<sup>(2)</sup> كان عالماً بالقراءات<sup>(3)</sup> ، وذكر كذلك رحلته للحج والتي كانت في سنة ستين وسبعمئة، وكان الشيخ بهرام حينها في النصف الثاني من عقد العشرينيات من عمره، وكانت رحلة علمية التقى فيها بعدد من العلماء وأخذ منهم<sup>(4)</sup>.

### المطلب الثاني: آثاره العلمية

كانت حياة الشيخ بهرام -رحمه الله- عامرة بالنتاج العلمي المتميز، " وكان ممن سهل له التأليف"<sup>(5)</sup>، وتفنن فيه من شرح ونظم، بين فقه وأصول ونحو ، ومن أشهر مصنفاته:

والدميرتان هما: دميعة البحرية، ودميرة القبيلة. ودميرة البحرية هي التي تقصد عندما يطلق اسم دميعة. وكلاهما قريتان = =من قرى الدلتا، تقعان بالقرب من سمندو التابعة الآن لمحافظة الغربية . انظر: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية (86/2) .

- (1) قال السخاوي: (وُلِدَ سَنَةَ: أربع وثلاثين وسبعمئة تقريباً كما قرأته بخطه). الضوء اللامع (19/3).
- (2) وهو: أبو الحسن، الشيخ نور الدين علي بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر بن عوض المالكي المصري، كان إماماً في القراءات وشيخ الإقراء بالشيخونية بمصر، مشاركاً في عدة فنون، توفي في شهر رمضان (798هـ) . انظر: النجوم الزاهرة (154/12)؛ حسن المحاضرة (170/1)؛ الضوء اللامع (248/5).
- (3) انظر: توشيح الديباج (ص 173).
- (4) قال السخاوي: " فقرأت بخطه: أَنَّهُ سَمِعَ مجالس من البخاري على أبي الحرم القلانسي، وجميعه على الجمال التركماني الحنفي، والسنن لأبي داود على الشيخ خليل بمكة في سَنَةِ: ستين وسبعمئة، والترمذي على الجمال بن خير، والشفا على الشمس البياني في آخرين؛ كالغيف الياضي " . الضوء اللامع: (19/3) .
- (5) هذه عبارة الشيخ أبو الجود المصري في حديثه عن الشيخ بهرام. انظر: نيل الابتهاج (ص: 149) .

1 - شرح مختصر خليل في الفروع: وهو أجل من تكلم عنه علماً ودينياً وتأديباً وتفناً، مستحضراً المدونة وشرحها ، وكان شرحه محموداً، انتفع به الطلبة والمدرسون؛ لوضوحه، ولأنه حل ألفاظه من غير تطويل بذكر الدلائل والعلل. وشرحه في ثلاثة شروح : كبير ووسيط وصغير، واشتهر الوسيط والصغير<sup>(1)</sup>.

2 - الدرّة الثمينة: منظومة في نحو ثلاثة آلاف بيت<sup>(2)</sup>، " وشرحها في حواشٍ بخطه"<sup>(3)</sup>.

3- الشامل في الفقه أو الشامل في فروع المالكية: وهو من أجل تصانيفه جمعاً وتحصيلاً، حاذى به مختصر شيخه؛ فكان في غاية التحقيق والإجادة، وهو كتاب يجمع بين مختصرَي ابن الحاجب و خليل بن إسحاق، وقيل: بل لخص فيه شرح خليل على ابن الحاجب وقد شرحه في ستة أجزاء<sup>(4)</sup>.

4 - شرح ألفية ابن مالك<sup>(5)</sup>.

---

(1) انظر: نيل الابتهاج: (148/1) ؛ الضوء اللامع (20/3) ؛ توشيح الديباج: (ص:83) ؛ شجرة النور الزكية (ص:239).

(2) الضوء اللامع (19/2) ؛ شجرة النور الزكية (ص:239) ؛ الأعلام (76/2) .

(3) توشيح الديباج (ص:63) .

(4) انظر: الضوء اللامع (20/2) ؛ حسن المحاضرة (263/1) ؛ نيل الابتهاج (ص:149) ؛ توشيح الديباج (ص:63).

(5) حسن المحاضرة (461/1) ؛ نيل الابتهاج (160/1) .

5 - شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول<sup>(1)</sup>. وهذا البحث في تحقيق جزء منه.

7- قواعد السُّنَّة<sup>(2)</sup>.

8- المسائل التي لا يعذر فيها بالجهل: وهو عبارة عن نظم للمسائل التي ذكرها الشيخ خليل في كتابه التوضيح شرح جامع الأمهات لابن الحاجب.<sup>(3)</sup>

9- المناسك وشرحها: فقد صنف في المناسك مجلداً، وشرحها في ثلاثة أسفار<sup>(4)</sup>.

تلك هي أهم آثار الشيخ بهرام الدميري -رحمه الله- العلمية، والتي تدل على سعة اطلاعه، وعظيم علمه.

### المطلب الثالث: وفاته:

توفي -رحمه الله- في نصف جمادى الآخرة سنة 805 هـ هكذا أرخ موته أكثر من ترجم له، وقيل: بسابع ربيع الأول<sup>(1)</sup>، وكان قد جاز السبعين سنة<sup>(2)</sup>؛ فرحمه الله رحمة واسعة.

(1) انظر: توشيح الديقاج (ص63)؛ ونيل الابتهاج (ص148)؛ وشجرة النور (ص239)؛ الضوء اللامع (20/2).

(2) انظر: إيضاح المكنون: (242/4)؛ هدية العارفين: (244/5).

(3) طبعت مع شرح الأمير الكبير، محمد السنباوي في بيروت، دار الغرب الاسلامي: (1986)؛ بتحقيق: إبراهيم المختار عمر الحبرتي الزبلي، وفي شرح ميارة: (271/1) ما يفيد أن الأبيات مجتزأة من شرحه الكبير على المختصر؛ حيث قال: (وقد نظمها الشارح بهرام في الكبير).

(4) انظر: نيل الابتهاج: (149/1)؛ الضوء اللامع (20/3)؛ توشيح الديقاج: (83).



## المبحث الثاني: التعريف بالشرح

### المطلب الأول: عنوان الكتاب

جاء في بطاقة المخطوط: "شرح على مختصر ابن الحاجب"<sup>(3)</sup>. ولم أجد في مقدمة الشرح أو خاتمته ما يشير إلى تسمية المؤلف -رحمه الله- له بتسمية خاصة، وعامة مصادر ترجمة المؤلف تذكر أن له شرحاً على مختصر ابن الحاجب<sup>(4)</sup> دون ذكر تسمية خاصة لهذا الشرح، ولم أجد من ذكر أنه سماه باسم معين. والله أعلم.

كما يُلاحظ عادةً غالباً للمصنف ألا وهي: عدم تسمية شروحه تسمية خاصة، وإنما تُوسم بشرح كذا.

### المطلب الثاني: نسبة المخطوط إلى مؤلفه.

يؤكد نسبة الكتاب إلى الشيخ بهرام -رحمه الله- عدة أمور من أهمها ما يلي:  
1- أكثر من ترجم للمؤلف -رحمه الله- نسبوا إليه شرحاً على مختصر ابن الحاجب في الأصول<sup>(5)</sup>.

- 
- (1) انظر: توشيح الديباج (ص:63) .
  - (2) انظر: توشيح الديباج (ص:83) ؛ حسن المحاضرة (1/153) ؛ النجوم الزاهرة (13/29) ؛ الضوء اللامع (3/20) ؛ شذرات الذهب: (7/49) ؛ شجرة النور الزكية (ص:239).
  - (3) المخطوط: ج1(2).
  - (4) انظر: حسن المحاضرة (1/462) ؛ والضوء اللامع (3/20) ؛ شجرة النور (ص:239) ؛ توشيح الديباج (ص:83).
  - (5) منهم: السخاوي في الضوء اللامع (3/20) ؛ والسيوطي في حسن المحاضرة (1/462) ؛ والقرافي في توشيح الديباج (ص:83) ؛ التنبكتي في نيل الابتهاج (ص:148).

2- جاء في آخر المجلد الأول من المخطوط: "تم الجزء الأول على يد مؤلفه الفقير إلى الله تعالى بهرام المالكي في تاسع عشر شعبان سنة سبع وتسعين وسبع مائة أحسن الله عقباها وختم لنا وللمسلمين فيها وفيما بعدها بخير أمين، ويتلوه في الثاني مسألة لا يشترط عدد للتواتر عند الأكثر"<sup>(1)</sup>. وجاء كذلك في آخر المجلد الثالث: "ووافق الفراغ من نسخه وتأليفه في يوم الخميس المبارك السادس من شهر شوال المبارك أحد شهور سنة ثمان وتسعين وسبعمائة، أحسن الله عقباها بخير أمين على يد مؤلفه الفقير إلى عفو ربه الكريم: بهرام بن عبدالله بن عبدالعزيز الديميري المالكي غفر الله لهم أجمعين أمين"<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثالث: سبب تأليف الكتاب

ذكر الشيخ بهرام . رحمه الله . في مقدمة كتابه: سبب تأليفه للكتاب، بقوله:(وقد قصدني بعض إخواني أن أجمع شرحاً متوسطاً، خالياً من التطويل والقصر، سالماً من الإجحاف والتقصير، فأجبت له لذلك)<sup>(3)</sup>. وقد جرت عادة أهل العلم الإجابة لمثل هذه المطالب؛ لأنها من نشر العلم .

### المطلب الرابع: أهمية الكتاب

تكمن أهمية هذا الشرح العظيم من عدة أمور؛ أهمها :

1- كونه شرح لمتن غني عن التعريف في أهميته ألا وهو متن ابن الحاجب .

(1) المخطوط ج1(291ب)

(2) المخطوط ج3(249ب).

(3) المخطوط: ج1، (أ2).

2- تميز الشرح باستيفائه المسائل استيفاءً متوسطاً بين الطول الممل والإيجاز المخل، كل هذا بأسلوبٍ سهلٍ، وعبارةٍ واضحةٍ، مع محاذاته لعبارات المتن، والبعد عن الاستطرادات و كثرة الاعتراضات، إضافة لما يتميز به من دقة التعبير مع حسن الترتيب والتنظيم، وكونه شارحاً كاملاً لمتن ابن الحاجب .

4- مكانة الشارح العلمية؛ فهو إمام محقق، ومطلع مدقق، وفقه بارع، حمل لواء المذهب المالكي في مصر، وشارك في غير الفقه - كالعربية والأصول -، إضافة إلى عنايته بكتب ابن الحاجب، وتمرسه فيها.

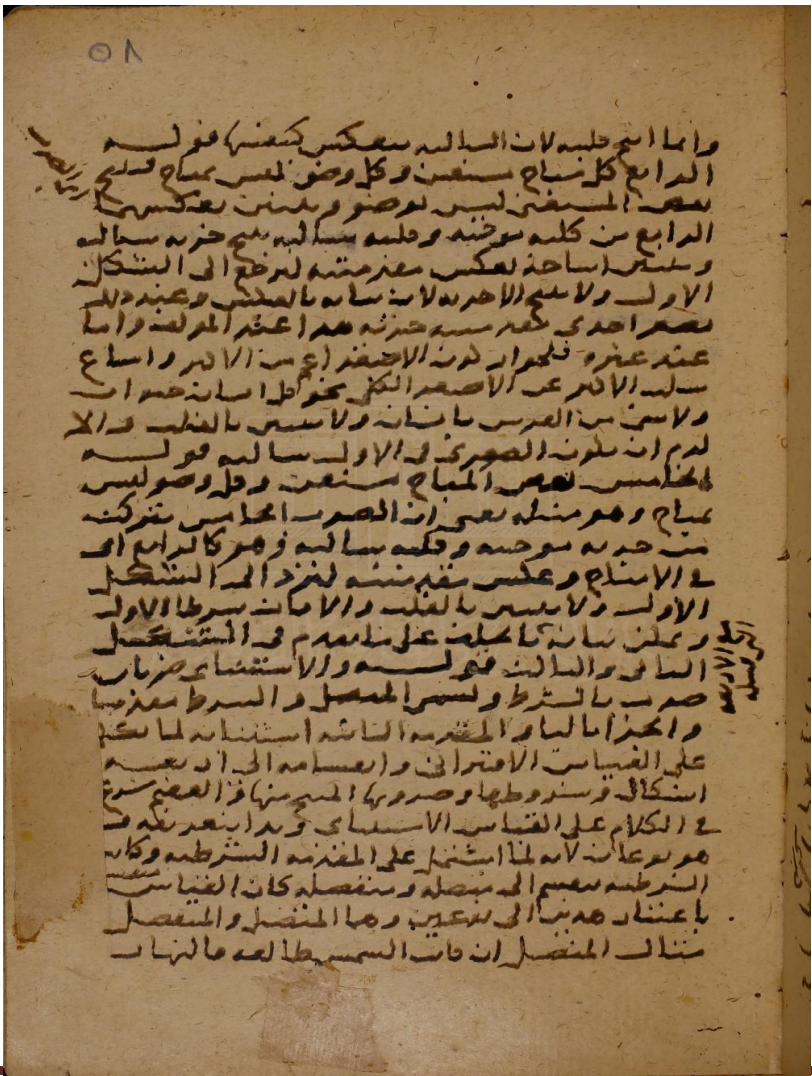
#### المطلب الخامس: وصف المخطوط

أولاً: وصف كامل المخطوط:

- 1 - عدد النسخ: نسخة واحدة.
- 2 - مكان وجودها: بدار الكتب المصرية بالقاهرة.
- 3 - رقمها: تحت رقم (32) أصول فقه و ميكروفيلم رقم (6594).
- 4 - تاريخ النسخ: 798/10/6 هـ.
- 5 - اسم الناسخ: بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز الدميري المالكي.
- 6 - وصف المخطوط: 3 مجلدات: الأول 293 لوحة، والثاني 264 لوحة، والثالث 249 لوحة.
- 7 - مزايا المخطوط: كونه بخط المؤلف نفسه، وكون الكتاب مكتملاً فيما يظهر.
- 8 - عيوب المخطوط: بعض التقديم والتأخير في ترتيب الصفحات في تصوير الميكروفيلم، بعض الصفحات قراءتها مجهددة لعدم وضوح التصوير.

- 9 - عدد لوحات المخطوط كاملاً: 800 لوحة.
- 10 - عدد الأسطر في اللوحة الواحدة: غالبها بين 28 إلى 30 سطر.
- 11 - أحقق في هذا البحث ألواح من المخطوط متعلقة بالقياس الاستثنائي إلى نهاية المفرد باعتبار وحدته ووحدة مدلوله . من اللوحة رقم (161) ، إلى اللوحة رقم (72ب) .

## المطلب السادس: نسخ المخطوط



اللوحة رقم (61أ) أول الجزء المحقق

يسى حقيقته ومجازا او سوا علم استعماله في المعقول  
المع ام لا كما لا سذوانه حقيقته في الحيوان المنفرد  
في مجاز في الرجل الشجاع لانه نقل الفهم من الاول  
الدرابع ميزادته وكلها مشتقة وعبر عنه صفة  
وعبر عنه اى التسمم الرابع وهو ما ساعد منه  
اللفظ وبخذه المعنى كونه المبراد في كالأسار  
والشتر والبر والحظه واللمت والاسد والفرعام  
وعده الاقسام الاربعه دل تراهم فيها يكون مشتقا  
وعبر مشتق صفة وعبر عنه مما لم يستعمل المشهور  
فالانص وعبر الموصف كالأبيضاض والمخروط  
المشتق الصفة الناطق وعبر الصفة الاساس  
والمتبار المشتق عبر الصغير الاسما صفة  
والاسوداد والمبراد في المشتق من الصغير  
القاعه والحالست والمشتق كالمسوق عبر الصفة  
القدر والمفرد من بيان هذه الأقسام الاربعه شرح  
في الكلام على ما منفرج على من المسائل وهو مشتق  
عنه مسله من شجار المشترك وتلاقت للمترادف  
وسنت الحقيقته والمجاز وحسن للاسم المشتق وهو  
تذكرها كلها وهذه المسله الاولى من المشتق  
وانبار المهد بقوله مسله المشترك وانع على  
الاص لثابت الفرة للظهور والحسن معانتره  
وقد علمت ان المشترك هو اللفظ الواحد المرصوع  
لمعنيين او اكثر نظريون الحقيقه على السوا فاللفظ  
كالحسن مثلا له ذلك المشترك وعبره من المبراد  
والمشابهة معده الوجوه فذكر ما بعد المشترك  
وهو لثابت المعنى او المرصوع المخروط والمشكك  
وبقوله نظريون الحقيقه فذكر ما يكون موضوعا

## اللوحة رقم (72ب) أول الجزء المحقق

## القسم الثاني: الجزء المحقق

قوله: "وَالِاسْتِثْنَائِيُّ ضَرْبَانِ: ضَرْبٌ بِالشَّرْطِ، وَيُسَمَّى: الْمُتَّصِلَ. وَالشَّرْطُ: مُقَدِّمًا، وَالْجَزَاءُ: تَالِيًا، وَالْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ: اسْتِثْنَائِيَّةٌ" (1). [القياس الاستثنائي]

لما تكلم على القياس الاقتراني وانقسامه إلى أربعة أشكال، وشروطها، وضروبها المنتجة منها والعقيم، شرع في الكلام على القياس الاستثنائي، وبدأ بتعريفه وهو نوعان؛ لأنه لما اشتمل على المقدمة الشرطية وكانت الشرطية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة كان القياس منقسم باعتبار هذين إلى نوعين وهما المتصل والمنفصل.

مثال المتصل: إن كانت الشمس طالعة فالنهار/ (2) موجود، وهذا فيه حرف الشرط وهي لفظة ( إن ) وما يقوم مقامها، والشرط وهو قولنا: ( إن كانت الشمس طالعة ) يسمى المقدم؛ لتقدمه في الطبع، والجزاء وهو قولنا: ( بالنهار موجود ) يسمى تالياً؛ لأنه يتلو المقدم، والنتيجة فيه هي أو نقيضها المذكورين بالفعل؛ فإذا استثناء وقال: ( لكن الشمس طالعة ) كانت هذه مقدمة ثانية وهي الاستثنائية، وكذلك لو استثنينا النقيض للنقيض.

(1) مختصر ابن الحاجب (ص: 217) .

(2) نهاية اللوح (61أ)



## د . ايمان بنت سالم قبوس .

وسميت الأولى من الاستثناء المتصل، والمقدمة الثانية استثنائية؛ لاشتمالها على حرف الاستثناء لغة وهو ( لكن ) ، وقد تكون حملية وتكون شرطية، وذكر الشرط والجزاء هنا نظر إلى اصطلاح النحويين، وتسمى المتصل هنا كما تقدم.

قوله: "وَشَرَطُ [ إِنْتَاجِهِ ]<sup>(1)</sup>: أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِثْنَاءُ بِعَيْنِ الْمُقَدِّمِ؛ فَلَا زِمُهُ عَيْنُ التَّالِي، أَوْ بِنَقِيضِ التَّالِي؛ فَلَا زِمُهُ نَقِيضُ [ الْأَوَّل ]<sup>(2)</sup> ". .

أي ويشترط انتاج هذا النوع أن يقع فيه الاستثناء بعين المقدم لينتج عين التالي؛ لأن تحقق الملزوم يوجب تحقق اللازم، أو يقع الاستثناء فيه بنقيض التالي لينتج نقيض الأول وهو المقدم؛ إذ انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم .

قوله: " وهذا حكم كل لازم مع ملزومه، وإلا لم يكن لازماً "<sup>(3)</sup>.

أي وهذا الذي ذكرنا حكم كل لازم مع ملزومه؛ فإنه يلزم من عين الملزوم عين اللازم، ومن نقيض اللازم نقيض الملزوم، وإلا لم يكن اللازم لازماً؛ لكون اللزوم هو امتناع تحقق الملزوم إلا عند تحقق اللازم.<sup>(4)</sup>

وقد أوضح ذلك بالمثل الذي ذكره وهو قوله: "مثل: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان"<sup>(5)</sup>. أي فإن قيل: لكنه انسان؛ فينتج: هو حيوان<sup>(6)</sup>، وإن قيل: لكنه ليس بحيوان؛ فينتج: ليس هو بإنسان<sup>(1)</sup>.

(1) في نسخة مختصر ابن الحاجب [ إِنْتَاجِهِ ] .

(2) في مختصر ابن الحاجب [ المقدم ] ، انظر مختصر ابن الحاجب (ص: 217) .

(3) مختصر ابن الحاجب (ص: 217)

(4) انظر علاقة اللازم والملزوم في إيضاح المبهم من معاني السلم في علم المنطق (ص: 83).

(5) المرجع السابق.

(6) هنا استثناء عين المقدم " اكنه انسان "؛ فانتج عين التالي " هو حيوان " . انظر: شرح الأخضري على

ولا ينتج باستثناء نقيض المقدم<sup>(2)</sup> ولا بعين التالي<sup>(3)</sup>؛ لإمكان كون المقدم /<sup>(4)</sup> أخص من التالي<sup>(5)</sup>؛ فلا يلزم من انتفاء المقدم تحقق التالي ولا انتفاؤه، ولا من تحقق التالي تحقق المقدم ولا انتفاؤه، وكذا [ لا ]<sup>(6)</sup> يلزم من انتفاء الملزوم تحقق اللازم ولا انتفاؤه<sup>(7)</sup>، ولا من تحقق اللازم تحقق الملزوم ولا انتفاؤه<sup>(8)</sup>.  
قوله: "وأكثر الأول بر(إن)، والتالي بر(لو)"<sup>(9)</sup>.

المراد بالأول: الاستثناء المتصل الذي يكون الاستثناء فيه بعين المقدم، وبالتالي: الذي يكون فيه ذلك بنقيض التالي.

السلم (ص:36)؛ آداب البحث والمناظرة (130/1-131).

- (1) هنا استثناء نقيض التالي " لكنه ليس بحيوان "؛ فانتج نقيض المقدم " ليس هو بإنسان " . انظر: المرجع السابق.
- (2) استثناء نقيض المقدم لا ينتج نقيض التالي؛ مثاله: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان؛ لكنه ليس إنساناً؛ فلا ينتج هو ليس حيوان؛ لاحتمال أن يكون حيواناً آخر غير الإنسان كالفرس أو الغزال. انظر: المرجع السابق.
- (3) استثناء عين التالي لا ينتج عين المقدم؛ مثاله: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان؛ لكنه حيوان؛ فلا ينتج: هو إنسان لاحتمال أن يكون حيواناً آخر غير الإنسان كالفرس أو الغزال. انظر: المرجع السابق.
- (4) نهاية اللوح (61ب)
- (5) يلزم من ثبوت الأخص ثبوت الأعم، ومن نفي الأعم نفي الأخص، بخلاف العكس. انظر: شرح الأخصري على السلم المنورق (ص:36).
- (6) زيادة ضرورية لاستقامة المعنى .
- (7) لا يلزم من رفع الملزوم رفع اللازم؛ إذا لا يلزم من رفع الخاص رفع العام . انظر: تحفة المسؤول (247/1)
- (8) لا يلزم من ثبوت اللازم ثبوت الملزوم؛ لجواز كون اللازم أعم، ولا يلزم من وجود العام وجود الخاص. انظر: المرجع السابق.
- (9) مختصر ابن الحاجب (217) .



فأكثر استعمال الأول بـ ( إن ) ؛ لأنها للاتصال<sup>(1)</sup>، واستثناء عين المقدم يوضح ذلك.

وأكثر استعمال الثاني بـ ( لو ) ؛ لأنها في اللغة لانتفاء الشيء لانتفاء غيره، ويوضح ذلك أنها لاستثناء نقيض التالي [ لينتج نقيض المقدم ]<sup>(2)</sup> ؛ فاعتبر المناسبة فيهما، والله أعلم.

قوله: " ويُسمَّى بـ ( لو ) قياس الخلف، وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه "<sup>(3)</sup>. وفي بعض النسخ: " بإبطال لازم نقيضه".

أي ويسمى القياس الاستثنائي المتصل إذا كان بـ ( لو ) قياس الخلف، وهو عند المؤلف<sup>(4)</sup> عبارة عن إثبات المطلوب بإبطال نقيضه أو إبطال لازم نقيضه على ما في بعض النسخ؛ فيكون مركباً من متصلة مقدمها نقيض المطلوب وتاليها محال. ومن استثناء نقيض التالي مثاله: لو كانت الزكاة واجبة [ المديان ]<sup>(5)</sup> لوجب على الفقير؛ لكنها ليست بواجبة على الفقير؛ فليست واجبة على [ المديان ]<sup>(6)</sup>.

(1) لأن " أن " وضعت لتعلق الوجود بالوجود . انظر: تحفة المسؤول (247/1) .

(2) استدركت في الحاشية .

(3) مختصر ابن الحاجب (ص: 217) .

(4) أي ابن الحاجب .

(5) هكذا في نسخة المخطوط، وذكر أبو الثناء الأصفهاني المثال بلفظ " المديون " انظر: بيان المختصر (140/1) .

(6) انظر الهامش السابق.

لكن هذا الذي ذكره لا يطرد، وإلا لزم عليه أن يكون مثله قولنا دائماً هذا الشيء إما أن يكون إنساناً أو بلا إنسان؛ لكنه ليس بلا إنسان؛ لأنه ناطق؛ فينتج: أنه إنسان، والاتفاق على أنه ليس بقياس خلف مع أن التعريف صادق عليه.

وأن يكون أيضاً قولنا: لو كان (ب) (ج) لزم أن يكون (ب) (أ)؛ لكن ليس (ب) (أ)؛ فليس (ب) (ج) / (1) قياس خلف وليس كذلك؛ لأنه قياس بسيط، وقياس الخلف على ما استقر عليه رأي الحداق: مركب من قياسين؛ أحدهما: اقتراني شرطي، والآخر: استثنائي.

والاقتراني مركب من:

- متصلة مقدمها نقيض [المطلوب] (2) بالفرض، وتاليها لازم نقيضه، وهو وضع نقيض المطلوب صادقاً.

- ومن حملية صادقة في نفس الأمر مشاركة لتاليها على هيئة منتجة.

فينتجان: متصلة مقدمها: مقدم المتصلة التي هي جزء القياس، وتاليها نتيجة التآليف بين تالي المتصلة، والحملية التي هي مشاركة له، ويكون تالي المتصلة التي هي النتيجة كاذباً؛ لكونه مضاد المقدمة صادقة.

والآخر الاستثنائي المركب من متصلة هي نتيجة القياس الاقتراني، ومن استثناء نقيض تاليها؛ فينتج نقيض المقدم الذي فرض [فيه] (1) المطلوب غير صادق؛ فينتج كون ذلك المطلوب صادقاً.

(1) نهاية اللوح (62)أ

(2) تكررت مرتين.

ولنضرب لذلك مثالاً نوضح المقصود منه؛ فنقول في انتاج الضرب الأول من الشكل (2) الثاني<sup>(3)</sup>: إذا صدق كل انسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان؛ ينتج: لا شيء من الإنسان بحجر؛ لأنه لو لم يصدق لا شيء من الإنسان بحجر؛ [ لصدق ]<sup>(4)</sup> نقيضه وهو: بعض الإنسان حجر، وهو كاذب، وهذه هي المتصلة التي مقدمها فرض المطلوب غير صادق، وتاليها وضع نقيضه صادق، والحملية المشاركة لتالي هذه المتصلة على هيئة منتجة: لا شيء من الحجر بحيوان؛ فنقيضها لتاليها فيصير القياس هكذا: لو لم يصدق لا شيء من الإنسان بحجر؛ لصدق بعض الإنسان حجر، ولا شيء من الحجر بحيوان، وكلما صدق بعض الإنسان حجر، ولا شيء من الحجر بحيوان صدق بعض الحيوان ليس بإنسان التي

(1) استدركت في الحاشية

(2) الشكل في اللغة: الشبه والمثل، وشكل الشيء: صورته المحسوسة والمتوهمة . انظر: لسان العرب (119/8) .

وعند المناطقة: هيئة قضيتي القياس من حيث اقتران الحدود فيه .

وأنواع الشكل أربعة؛ لأن الحد الوسط إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى؛ فهو الشكل الأول، كقولنا: " لعالم متغير، وكل متغير حادث " . وإن كان محمولاً في القضيتين فهو الشكل الثاني، كقولنا: " العالم متغير، ولا شيء من القديم بمتغير " . وإن كان موضوعاً فيهما فهو الشكل الثالث، كقولنا: " العالم متغير، العالم حادث " . وإن كان عكس الأول بأن كان الحد الوسط موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى ، فهو الشكل الرابع، كقولنا: " المتغير حادث، العالم متغير " . انظر: إيضاح المبهم (ص: 67)؛ بيان المختصر (109/1-110)؛ تحفة المسؤول (254/1) .

(3) الضرب الأول من الشكل الثاني يتكون من: كلية موجبة صغرى، وكلية سالبة كبرى، ينتج سالبة كلية . انظر: بيان المختصر (119/1)؛ تحفة المسؤول (260/1) .

(4) تكررت مرتين .

هي نتيجة التأليف فينتج من الشكل /<sup>(1)</sup> الأول: لو لم يصدق لا شيء من الإنسان بحجر؛ لصدق بعض الإنسان ليس بحيوان، وتالي هذه المقدمة كاذب؛ لأن نقيضه وهو: كل انسان حيوان الذي صفته في الشكل الثاني صادق، ونقول في التالي وهو الاستثنائي المذكور هنا لكنه يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان؛ فيبقى عدم صدق لا شيء من الإنسان بحجر؛ فيكون المطلوب صادقاً وهو: لا شيء من الإنسان بحجر، وهذا هو المشهور في قياس الخلف.

ونقل عن الشيخ [أفضل] <sup>(2)</sup> الدين الكاتبي <sup>(3)</sup> أنه ذهب إلى أن قياس الخلف قياس استثنائي من متصلة مقدمها نقيض المطلوب <sup>(4)</sup>، وهو موافق ما ذهب إليه المؤلف، على أنه يمكن تأويل كلام المؤلف بأن يقال أن مراده بقوله: "هو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه" هو قياس الاستثنائي المتصل الذي فيه إثبات المطلوب بإبطال نقيضه لدلالة سوق الكلام فيه، إذ الكلام إنما هو في الاستثناء المتصل، وما ذكر ليس بمتصل؛ فلا يكون قياساً خلفاً.

(1) نهاية اللوح (62ب).

(2) هكذا في المخطوط، مع أن من ترجم له ذكر لقبه بـ (نجم) وليس (أفضل). انظر: فوات الوفيات (66/2)؛ كشف الظنون (685/1)؛ الأعلام (215/4).

(3) هو: أبو الحسن علي بن عمر بن علي الكاتبي القزويني، نجم الدين، ويقال له دبيران، أي: حكيم منطقي. كان في الفلسفة من معلمي العلامة المحلي وقطب الدين الشيرازي، ومن تلاميذ نصير الدين الطوسي. وهو شافعي المذهب، من مصنفاته: "الرسالة الشمسية في القواعد المنطقي"، وهو من أشهر مصنفاته معروف بـ "الشمسية"، "حكمة العين" في المنطق أيضاً، "لمفصل شرح المحصل" لفخر الدين الرازي، في الكلام، توفي سنة 675هـ. انظر ترجمته في المراجع السابقة.

(4) انظر رأي الكاتبي في قياس الخلف في الرسالة الشمسية (ص: 79). ونقل كلامه أيضاً الراهوني في تحفة المسؤول (275/1).

## د . ايمان بنت سالم قبوس .

واعلم أن الخلف اسم للشيء المحال، وبه سمي القياس .

وقيل: سمي به لأنه يأتي المطلوب من خلفه أي من وراء ما هو نقيضه.<sup>(1)</sup>

والأول أقرب .

قوله: " وضرب بغير الشرط، ويسمى المنفصل، ويلزمه تعدد اللازم مع التنافي .

فإن تنافيا إثباتاً ونفيًا؛ لزم من اثبات كل نقيضه، ومن نقيضه عينه، وفي بعض

النسخ: فلزم من اثبات كل نقيض الآخر، ومن نقيضه عين الآخر فتجئ أربعة .

مثاله: العدد إما زوج أو فرد؛ ولكنه إلى آخرها .

وإن تنافيا إثباتاً لا نفيًا؛ لزم الأولان، مثاله: الجسم إما جماد أو حيوان .

وإن تنافيا نفيًا لا إثباتاً؛ لزم الآخران، مثاله: [الخنثى]<sup>(2)</sup> إما لا رجل أو لا إما لا

امرأة"<sup>(3)</sup> .

لما تكلم على الأول من القياس الاستثنائي شرع في / <sup>(4)</sup> بيان الضرب الثاني وهو ما

يكون بغير شرط، أي لا يكون فيه كلمة الشرط، ويسمى المنفصل لكون مقدمته

الأولى حرف الانفصال، ويلزمه تعدد اللازم أي تعدد أجزاء المنفصلة المستعملة فيه

---

(1) قال الغزالي: " ويجوز أن يسمى هذا (قياس الخلف)؛ لأنك ترجع من النتيجة إلى الخلف، فتأخذ مطلوبك

من المقدمة التي خلفتها كأنها مسلمة. ويجوز أن يسمى قياس الخلف لأن الخلف هو الكذب

المناقض للصدق، وقد أدرجت في المقدمات كاذبة في معرض الصدق" . معيار العلم (ص:102).

وقياس الخلف يسمى عند الأصوليين (بقياس العكس)، وفي هذا يقول الغزالي: "والى هذا البرهان يرجع ما لقبه

فريق: بقياس العكس" . شفاء الغليل (ص:452-453).

(2) سقط من المخطوط والكلمة في عبارة ابن الحاجب، انظر: مختصر ابن الحاجب (ص:218) .

(3) مختصر ابن الحاجب (ص:217-218) .

(4) نهاية اللوح (63أ)

مع التنافي بين تلك الأجزاء، اطلق اللزوم عليها مجازاً؛ لكونها على صورة النتيجة، والنتيجة لازمة، أو لكون كل جزء من أجزائها لازم لا يوجد القياس بدونه، أو لكون النتائج تتعدد فيه مع التنافي بينهما، أي أن نتائجه لا يجتمع بعضها مع بعض. والأول أقرب إلى كلامه وهو كون التنافي بين الأجزاء، ولهذا قال: ( فإن تنافيا ) أي جزء المنفصلة إثباتاً ونفيًا، أي لم يجتمعا على صدق ولا على كذب، وهي المسماة بالمنفصلة الحقيقة، وحينئذٍ يلزم في ذلك أربعة لوازم؛ لأنه يلزم من إثبات كل واحد نقيض الآخر؛ لامتناع اجتماعهما على الكذب.

مثاله: العدد إما زوج وإما فرد؛ فإن قيل: لكنه زوج؛ ينتج: ليس بفرد، وإن قيل: لكنه فرد؛ ينتج: ليس بزوج، وإن قيل: لكنه ليس بزوج؛ ينتج: فهو فرد، وإن قيل: لكنه ليس بفرد؛ ينتج: فهو زوج، وإلى هذه الأقسام أشار بقوله: " ولكنه إلى آخرها ". فاستثناء عين الزوج ينتج نقيض الفرد وبالعكس، واستثناء نقيض الزوج ينتج عين الفرد وبالعكس.

وإن تنافيا الجواب في الصدق خاصة دون الكذب<sup>(1)</sup> - وتسمى مانعة جمع - لزم الأولان خاصة، أي: لزم من استثناء عين كل واحد من الجزئين نقيض الآخر؛ للتنافي بين الجزئين في الصدق<sup>(2)</sup>، ولم يلزم إلا جواب، أي: لم يلزم من استثناء نقيض كل من الجزئين عين الآخر<sup>(3)</sup>؛ لجواز كذب كل من الجزئين معاً.

(1) أي تنافيا إثباتا لا نفيًا. انظر: مختصر ابن الحاجب ( ص: 217 ).

(2) أي لزم من وضع أحدهما رفع الآخر؛ وذلك لامتناع اجتماعهما. انظر: تحفة المسؤول (1/277).

(3) أي لا يلزم من رفع أحدهما وضع الآخر؛ وذلك لجواز رفعهما. انظر: المرجع السابق.

## د. ايمان بنت سالم قبوس .

مثاله: الجسم إما جماد أو حيوان؛ فإن قيل: لكنه جماد، ينتج: /<sup>(1)</sup> فهو ليس بحيوان، وإن قيل: لكنه حيوان، ينتج: فهو ليس بجماد.

وإن تنافا الجواب في النفي دون الإثبات، أي: في الكذب دون الصدق – وتسمى مانعة الخلو – لزم الآخرا، أي: يلزم من استثناء نقيض كل عين الآخر؛ للتنافي بينهما في الكذب<sup>(2)</sup>، ولم يلزم الأولان لجواز صرف الحدين معا<sup>(3)</sup>.

مثال: الخنثى إما لا رجل أو لا امرأة؛ فإن قيل: لكنه رجل، ينتج: أنه لا امرأة، وإن قيل: لكنه امرأة، ينتج: فهو لا رجل. ويجوز صرف الحدين معا بأن لا يكون لا رجل ولا امرأة.

قوله: "ويرد الاستثنائي إلى الاقتراني؛ بأن يجعل الملزوم وسطاً والاقتراني إلى المتصل بذكر منافيه معه"<sup>(4)</sup>.

يعني أنه يمكن رد القياس الاستثنائي متصلاً كان أو منفصلاً إلى الاقتراني الحملي إذا اشترك المقدم والتالي للمقدمة المتصلة أو المنفصلة المستعملة فيه في الموضوع لتتم النتيجة المطلوبة من الاستثناء بأن يجعل المحكوم به في المقدمة الاستثنائية وسطاً، والمحكوم عليه أصغر؛ فإن أردت إنتاج عين التالي في المتصل؛ جعلت

(1) نهاية اللوح (63ب) .

(2) أي لم يجوز رفعهما؛ لأنه متى ارتفع الأعم ارتفع الأخص، فلو ارتفعا ارتفع النقيضان. انظر: تحفة المسؤول (277/1).

(3) أي يجوز اجتماعهما، إذا لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص. انظر: المرجع السابق.

(4) مختصر ابن الحاجب (ص: 218)

المحكوم به في التالي أكبر، وإن أردت انتاج نقيض المقدم في المتصل؛ جعلت نقيض المحكوم به في المقدم أكبر.

وفي المنفصل إن كان الاستثناء يعني أحد الجزئين جعل الأكبر نقيض المحكوم به في الجزء الآخر.

مثال المتصل الذي يستثنى منه عين المقدم لينتج عين التالي: إن كان هذا فرساً فهو حيوان؛ لكنه فرس؛ فهو حيوان؛ فنجعل ( الفرس ) الذي هو المحكوم به في المقدمة الاستثنائية وسطاً، ونجعل المحكوم عليه وهو الضمير في ( لكنه ) العائد إلى المشار إليه أصغر، ونجعل ( الحيوان ) الذي هو محكوم به في الثاني أكبر؛ فنقول: عند الرد هذا<sup>(1)</sup> [ فرس ]<sup>(2)</sup>، وكل فرس حيوان؛ فينتج: هذا [ فرس ]<sup>(3)</sup>، وهو المطلوب من الاستثنائي المتصل المذكور.

وإن كان الاستثناء نقيض التالي قلت: هذا ليس بحيوان، وكل ما ليس بحيوان ليس بفرس؛ فينتج: هذا ليس بفرس، وقد كان قبل الرد: إن كان هذا فرساً فهو حيوان؛ لكنه ليس بحيوان فليس بفرس.

وتقول في المنفصل: العدد إما زوج أو فرد؛ لكنه زوج؛ فينتج: ليس بفرد، أو لكنه ليس بزواج؛ فينتج: هو فرد. فينقل ما تقدم، ثم نقول عند الرد: العدد زوج وكل عدد زوج ليس بفرد؛ فينتج: هذا العدد ليس بفرد، أو لكنه ليس بفرد، وهو المطلوب من المنفصل المذكور، وعلى هذا القياس مانعة الجمع والخلو. وقد علم مما ذكرنا أن

(1) نهاية اللوح (64)أ.

(2) تكررت مرتين، والصحيح مرة واحدة.

(3) هكذا في نسخة المخطوط، والناسخ أخطأ في النقل، والصواب: [ حيوان ]، أي: فينتج: هذا حيوان.



## د. ايمان بنت سالم قبوس .

المراد بالمقدم جزء المقدم، وبالتالي جزء التالي، واحتريزنا بمشاركة المقدم والتالي في الموضوع من متصل، إذا كانت الشمس طالعة؛ فالنهار موجود، أو إما أن يكون الشمس طالعة أو الليل موجوداً؛ فإن الرد لا يمكن إلى الاقتراني الحمل على هذا الوجه إلا متكلف، كما يقال النهار يلزم منه طلوع الشمس، وكل لازم لشيء فهو موجود عند وجوده؛ فيلزم وجود النهار عند طلوع الشمس.

وقوله: " والاقتراني إلى المنفصل " أي: ويرد القياس الاقتراني إلى القياس الاستثنائي المنفصل بذكر منافي الوسط معه. مثاله إذا أردنا أن نرد قولنا: " هذا الجسم محدث، وكل محدث ليس بقديم " إلى الاستثنائي المنفصل يضم إلى الوسط ما هو منافي له وهو " القديم "؛ فنقول: هذا الجسم ليس بقديم، وإن قيل: لكنه ليس بقديم؛ فينتج: هو / (1) محدث.

ويرد الاقتراني إلى المتصل بجعل الصغرى مقدماً، والأصغر والأكبر تالياً، ويستثنى المقدم أو نقيض التالي لينتج كالاقتراني؛ فيقال في المثال المذكور: إن كان الجسم محدثاً فليس بقديم؛ لكنه محدث؛ فليس بقديم، أو لكنه ليس بقديم؛ فهو محدث.

قوله: " والخطأ في البرهان؛ لمادته وصورته " (2).

لما فرغ من بيان [ صورة ] (3) البرهان وأنواعه وشروطه وما يتعلق بذلك؛ شرع في بيان الخلل الواقع فيه من جهة المادة والصورة؛ ليحتريز بالوقوف عليه عن الوقوع فيه؛

(1) نهاية اللوح (64ب).

(2) مختصر ابن الحاجب (ص: 218).

(3) استدركت في الهامش.

ولما كان البرهان مركباً، وكل مركب له مادة وصورة كما تقدم، والخطأ إما من جهة مادته، أو من جهة صورته، أو من جهتهما معاً.

وقد أشار إلى الأول بقوله: " فالأول: يكون في اللفظ للاشتراك، أو في حروف العطف مثل: الخمسة زوج وفرد، ونحوه: حلو وحامض، وعكسه: طيبٌ ماهرٌ.

[ وكاستعمال ]<sup>(1)</sup> المتباينة كالمترادفة، [ وكالسيف للصارم ]<sup>(2)</sup> " .

يريد أن الخطأ في المادة تارة يكون لفظياً وتارة يكون معنوياً، والأول يكون الخطأ في جوهر اللفظ المفرد بأن يكون مشتركاً بين معنيين؛ فإذا أطلق على أحدهما وفهم منه غير المراد به وقع<sup>(3)</sup>، ومثله: أن يكون اللفظ قد وضع لمعنيين على سبيل الحقيقة والمجاز، ومثله: التشكيك<sup>(4)</sup>، ومثله: الاشتراك بحسب صورة اللفظ كصيغة " المختار " المشترك بين الفاعل والمفعول، وكصيغة المضارع نحو: " نقوم "؛ فإنه مشترك بين الحال والاستقبال، وكالإخلال في الإعراب نحو: " ضرب الرجل الغلام " بأن تنصب الفاعل وترفع المفعول.

(1) في المختصر [ ولاستعمال ] . انظر: مختصر ابن الحاجب (ص: 218) .

(2) في المختصر [ كالسيف والصارم ] . انظر: مختصر ابن الحاجب (ص: 218) .

(3) أي وقع الخطأ في مادة البرهان.

(4) سيذكر تعريف التشكيك في قوله: " فإن تفاوت معنى الكلي في كثير كالتقديم والتأخير، أو بالأولوية وعدمها، أو بالشدة والضعف، يسمى مشككاً؛ كبياض الثلج والعاج؛ فإن بياض الثلج أشده منه في العاج، والوجود فإنه يقال لوجود الخالق ولوجود المخلوق؛ فإنه يتفاوت فيها بالأمر الثلاثة؛ فإن وجود الخالق متقدم على وجود المخلوق، وإطلاق الوجود على وجوده أولى منه على وجود المخلوق؛ لأنه علة لوجود المخلوق وأشد؛ لكونه قديماً وغيره حادث " .

ويسمى بذلك؛ لأنه يشكك الناظر في مفهومة في أنه من المتواطئ أو من المشترك، إذ هو نسبة المتواطئ من جهة اشتراك الأفراد في معناه، ونسبة المشترك من جهة أن معناه في الأفراد على التفاوت .

وقد يقع الخطأ<sup>(1)</sup> في ترتيب اللفظ مع حروف العطف نحو: الخمسة زوج وفرد، وكل ما هو زوج وفرد فهو خمسة؛ فينتج: الخمسة زوج؛ لأن معناه أن الخمسة زوج وفرد أي: مركب منها<sup>(2)</sup>؛ لا أنها موصوفة بأنها زوج حالة الانفراد؛ فيظن التركيب الموجود معدوماً، ويسمى هذا في باب المغالطة " اشتراك التأليف " .

وتفصيل المركب: وهو أن يصدق القول مركباً ولا يصدق مفرداً ونحوه بغير حرف العطف " هذا حلو حامض " يريد أنه مركب منهما لأنه يتصف بكل واحد منهما حالة الانفراد حتى يصدق عليه أنه " حلو " فيظن التركيب الموجود فيه معدوماً بأن يقال: " هذا حلو حامض، وكل حلو حامض؛ فهو حلو " ، والغلط فيه لتفصيل المركب، وعكس هذا وهو أن يكون " زيد خياط ماهر، وطبيب غير ماهر " ؛ فإنه يصدق عليه أنه طبيب بانفراده، وأنه ماهر بانفراده وبالنسبة إلى الخياطة، وإذا جمع كذب؛ لإيهامه أنه ماهر في الطب؛ فيظن التركيب المعدوم موجوداً، وهذا يسمى " تركيب المفصل "، أي: يوهم ذلك المفصل مركباً.

قوله: " وكاستعمال المتبانية كالمترادفة "، أي: ومما يكون أيضاً من الخطأ في اللفظ بسبب استعمال الألفاظ المتبانية مقام المترادفة، كاستعمال السيف مكان الصارم وبالعكس، والخطأ فيه من جهة التوهم أنهما بمعنى واحد، وليس كذلك؛ فإن السيف اسم للآلة، والصارم اسم للآلة القاطعة، فإذا استعار أحدهما مكان الآخر وقع الخطأ، ومثل ذلك الاشتراك بحسب صورة اللفظ كما تقدم.

(1) نهاية اللوح (65)أ .

(2) أي الخمسة مجموع مركب من الزوج والفرد؛ لتركبه من الاثنين والثلاثة. انظر: حاشية السيد الشريف على شرح العضد (113/1).

قوله: " ويكون في المعنى؛ لالتباسهما بالصادقة كالحكم على الجنس بحكم النوع.

وجميع ما ذكر في النقيضين.

وكجعل غير /<sup>(1)</sup> القطعي كالقطعي، وكجعل العرضي كالذاتي، وكجعل النتيجة

مقدمة بتغيير ما، ويسمى المصادرة، ومنه المتضايقة، وكل قياس دوري "<sup>(2)</sup>.

يعني أن الخطأ كما يقع في [ مادة ]<sup>(3)</sup> البرهان من جهة اللفظ كذلك يقع فيها

من جهة المعنى، وهو تارة يكون بالنسبة إلى النتيجة، وتارة بالنسبة إلى غيرها،

والثاني على أوجه منها: التباس المادة الكاذبة بالصادقة، والحكم على الجنس<sup>(4)</sup>

بحكم مخصوص بنوعه<sup>(5)</sup>، نحو: هذا حيوان، والحيوان ناطق؛ فهذا ناطق؛ فإنه

حكم على الحيوان الذي هو جنس بحكم نوعه وهو الإنسان. ونحو: الفرس

حيوان، والحيوان ناطق؛ فالفرس ناطق؛ فعد حكم على الحيوان وهو الجنس بالناطق

(1) نهاية اللوح (65ب) .

(2) مختصر ابن الحاجب (ص: 218-219)

(3) استدركت في الهامش.

(4) الجنس: ما يكون جزءاً من الماهية ومشاركاً بين الماهية وغيرها، وقيل أيضاً في حده: ما صدق في جواب

ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة، انظر: إيضاح المبهم من معاني السلم (ص: 7-6) ؛ ضوابط

المعرفة (ص: 39-41)

وابن الحاجب عرفه بقوله: " الجنس: ما اشتمل على مختلف بالحقيقة " مختصر ابن الحاجب (ص: 209)

(5) النوع: مفهوم كلي يشتمل على كل الماهية المشتركة بين متعدد متفق في الحقيقة. مثاله: إنسان، فرس،

غزال، فكل من هذه الأمثلة هو نوع من الأنواع التي ينقسم إليها الحيوان.

ويعرف أيضاً بأنه: المقول على كثيرين متفقين في حقيقة ما هو؟. انظر: إيضاح السلم (ص: 7)؛ التعريفات

(ص: 316)؛ ضوابط المعرفة (ص: 40). وابن الحاجب عرفه بقوله: " ويطلق النوع على ذي آحاد

متفقة الحقيقة " . مختصر ابن الحاجب (ص: 209)

## د. ايمان بنت سالم قبوس .

الذي يحكم به على الإنسان وهو نوعه، وهذا النوع يسمى في كتاب الغلط: بسوء الاعتبار [ في الحمل ]<sup>(1)</sup>، وهو أن يؤخذ مع الشيء ما ليس منه، أو لا يؤخذ معه ما هو منه من الشروط والقيود كما في المثالين المذكورين؛ فإن الحيوان إنما يكون ناطقاً بشرط كونه إنساناً.

ومنها الغلط في جميع ما ذكر في شرائط التناقض<sup>(2)</sup>؛ مثل أخذ ما بالقوة مكان الفعل وبالعكس، وأخذ المقيد<sup>(3)</sup> مكان المطلق<sup>(4)</sup> وبالعكس<sup>(1)</sup>، وأخذ الجزء<sup>(2)</sup> مكان الكل<sup>(3)</sup> وبالعكس<sup>(4)</sup>، وغير ذلك من شرائط التناقض.

(1) استدركت في الهامش .

(2) التناقض في اللغة: تفاعل من النقص، وأصل المادة يدل على نكث الشيء. انظر: مقاييس اللغة (470/5) مادة: (نقض).

وانتقض الشيء: فسد بعد إحكامه، وتناقض القولان: تخالفا وتعارضاً. لسان العرب (339/14)؛ المعجم الوسيط (ص: 947) مادة: (نقض).

وفي الاصطلاح المنطقي: اختلاف قضيتين في السلب والإيجاب على وجه يلزم صدق أحدهما كذب الأخرى. محك النظر في المنطق (ص: 217)؛ شرح الأخضرى على السلم (ص: 31)؛ آداب البحث والمناظرة (ص: 89).

(3) المقيد: المقيد لغة: خلاف المطلق، وقيدته تقييداً: جعلت القيد في رجليه، ومنه تقييد الألفاظ بما يمنع الاختلاط، ويزيل الالتباس. انظر: لسان العرب (233/12)؛ المصباح المنير (521/2) مادة: (قيد).

اصطلاحاً: ما دل على الماهية بقيد من قيودها. وقيل: اللفظ الدال على معنى غير شائع في جنسه. انظر: كشف الأسرار للبخاري (521/2)؛ بيان المختصر (350/2)؛ إرشاد الفحول (4/2).

(4) المطلق لغة: المرسل، يقال: أطلقت القول: إذا أرسلته من غير قيد ولا شرط، وناقاة طالق: أي مرسله ترعى حيث شاءت. انظر: لسان العرب (137-136/9)؛ المصباح المنير (376/2) مادة: (طلق).

وفي الاصطلاح: ما دل على الماهية بلا قيد. انظر: المحلى على جمع الجوامع مع حاشية البناني (39/2)؛ البحر المحيط (413/3)؛ إرشاد الفحول (3/2).

وقيل في حده أيضاً: اللفظ الدال على شائع في جنسه. انظر: روضة الناظر (101/2)؛ الإحكام للآمدي (5/3)؛ كشف الأسرار للبخاري (521/2)؛ بيان المختصر (349/2).

ومنها جعل المقدمة الغير القطعية - مثل الظنية والوهمية والتجريبية الناقصة - مكان القطعية.

ومنها أخذ العرضي<sup>(5)</sup> وجعله كالذاتي<sup>(6)</sup>، ويسمى أخذها بالعرض مكان ما بالذات؛ كمن رأى إنساناً أبيض يكتب؛ فظن أن كل كاتب يكون أبيض؛ لأنه أخذ الأبيض ذاتياً للإنسان وهو<sup>(7)</sup> عرضي، [ وكأخذ الماشي جنساً للإنسان ]<sup>(8)</sup>، وكما يقال: جالس السفينة متحرك، وكل متحرك ينتقل من مكانه، وجالس السفينة متحرك بالعرض، وقد أخذ متحركاً بالذات وإلا لما صدق أن كل متحرك ينتقل من مكانه .

(1) أخذ المطلق مكان المقيد.

(2) الجزء: ما تركب منه ومن غيره كلٌّ . مثل "الغصن" بالنسبة للشجرة ، فالغصن جزء لأنه يتركب منه ومن باقي الأجزاء كالساق والجذور والأوراق والثمرة كلٌّ وهو الشجرة . انظر: شرح السلم للملوي وحاشية الصبان (ص:78).

(3) الكل : الحكم على المجموع. مثاله في الإيجاب: أهل مكة كرماء، ومثاله في السالب: أهل مكة ليسوا بيخلاء . انظر: المرجع السابقة.

(4) أخذ الكل مكان الجزء .

(5) العرضي: وهو ما كان خارجاً عن الذات، وقيل في حده أيضاً؛ الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع أي محل يقوم به؛ كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحله ويقوم به. انظر: شرح الملوي على السلم مع حاشية الصبان (ص:65-66)؛ التعريفات (ص:192). وانظر الفرق بين الذاتي والعرضي في آدب البحث والمناظرة (ص:51).

(6) الذاتي: وهو ما كان جزءاً من الذات. وعرف بتعريفات أخرى. انظر: شرح الملوي على السلم مع حاشية الصبان (ص:65-66).

وعرفه ابن الحاجب بقوله: " ما لا يتصور فهم الذات قبل فهمه؛ كاللونية للسواد، والجسمية للإنسان ... " . انظر مختصر ابن الحاجب (ص:209) .

(7) نهاية اللوح (66أ) .

(8) استدركت في الهامش.

## د . ايمان بنت سالم قبوس .

وأما ما يكون الخطأ فيه بالنسبة إلى النتيجة؛ فإنه يكون أيضاً على أوجه:  
منها: جعل النتيجة مقدمة في القياس بتغيير ما في اللفظ، نحو: كل إنسان بشراً،  
وكل بشر ضاحك؛ فإن المقدمة الكبرى عين النتيجة إلا أنها غير لفظ " الإنسان "  
بـ " البشر "، ويسمى هذا النوع مصادرة على المطلوب.

ومنهما: أي من جعل النتيجة مقدمة بتغيير ما المتضايقة<sup>(1)</sup>، نحو: زيد له ابن، وكل [ من ]<sup>(2)</sup> له ابن فهو أب؛ فينتج: زيد أب، وهو عين الصغرى غير أنه لفظ " له ابن "  
بقوله: " أب " .

ومن جعل النتيجة مقدمة بتغيير ما: القياس الدوري، وهو الذي يثبت فيه إحدى  
مقدمتي قياس بقياس يتركب من نتيجة القياس الأول، وعكس المقدمة الأخرى  
عكساً كلياً؛ نحو: كل إنسان ناطق، وكل ناطق ضاحك؛ [ فينتج: كل إنسان  
ضاحك ]<sup>(3)</sup>.

فإن قيل: لما قلت: إن كل إنسان ناطق؟

قيل: لأنه كل إنسان ضاحك، وكل ضاحك ناطق، وإنما يتم ذلك في الحدود  
المتعكسة؛ فقد جعلت النتيجة من القياس [ الأول ]، وهي " كل إنسان ضاحك "

---

(1) المتضايقة: مقابلة بين أمرين وجوديين بينهما غاية المنافاة، لا يمكن إدراك أحدهما إلا بإضافة الآخر إليه.  
مثل: الأبوة والبنوة. انظر: شرح الكوكب المنير (68/1-72)؛ آداب البحث والمناظرة (38/1-46)

(2) استدركت في الهامش.

(3) استدركت في الهامش.

صغرى القياس الثاني، وعكسه الكبرى عكساً كلياً وهو " وكل ضاحك ناطق " إلى " وكل ناطق ضاحك " فيتبين ما سبق .

قوله: " والثاني: أن يخرج عن الأشكال " (1) .

لما بين الخطأ الواقع في القياس من جهة مادته وهو الذي أشار إليه بالأول أخذ في الكلام على الثاني، وهو الخطأ الواقع فيه من جهة الصورة، وهو ألا يكون القياس على صور شكل من الأشكال / (2) الاقترانية والاستثنائية أو [ يكون مركب ] (3) لا على صورة ضرب منتج. وقد يكون الخطأ من جهة المادة والصورة معاً، نحو: لا شيء من الانسان بفرس، وكل فرس ناطق؛ فقد وقع الخطأ في الأولى من جهة الصورة، وفي الثانية من جهة المادة.

وهنا انتهى كلامه على المبادئ الكلامية، [ وقد ] (4) شرع في الكلام على المبادئ اللغوية؛ فقال: " مبادئ اللغة " (5).

أي: مبادئ أصول الفقه من اللغة، واطراف المبادئ إلى اللغة من باب إضافة [ الشيء ] (6) إلى نفسه كخاتم فضة، أي: مبادئ من اللغة.

وقدم المؤلف قبل الشروع فيها مقدمة أشار إليها بقوله: " ومن [ لطف ] (1) الله تعالى إحداث الموضوعات اللغوية " (2).

(1) مختصر ابن الحاجب (ص: 219) .

(2) نهاية اللوح (66ب) .

(3) استدركت في الهامش .

(4) استدركت في الهامش .

(5) مختصر ابن الحاجب (ص: 220) .

(6) استدركت من الهامش .



من جملة ألطاف الله تبارك وتعالى لعباده لما علم احتياج بعضهم لبعض فيما يتعلق بأمر معاشهم من المعاملات، وما فيه قيام بدنهم من معالجة الأوقات، وما يستر عوراتهم من صناعة الملابس، وأبنية مساكنهم، وغير ذلك مما تدعو إليه الضرورات التي لا يمكن استقلال الإنسان الواحد بمعرفتها، ولا يقدر على تحصيلها إلا بمعين ومساعد له من نوعه، وذلك يتوقف على معرفة ما في الضمير والاطلاع عليه؛ أقدروهم تعالى على الأصوات وتقطيعها على وجه يدل ما في النفس بسهولة؛ لأنها كصفات تعرض للنفس الضروري للإنسان؛ فخفت المؤنة، وعمت الفائدة؛ ليتناول ذلك للموجود والمعدوم، والمعقول والمحسوس، ووجودها مع الحاجة وانقضائها مع انقضائها، وفيه من اللطف ما لا يخفى وعمم لهم اللطف والإنعام بإحداث الموضوعات أعني العبارات اللغوية التي وضعها للمعاني الذهنية ووقفهم عليها /<sup>(3)</sup> ليتوصلوا إلى مقاصدهم، ومثل ذلك كله لا يحصل بإشارة ولا رسم ونحو ذلك.

- 
- (1) هكذا في مختصر ابن الحاجب (ص:220)، وفي نسخة المخطوط حصل تحريف فكتبت [ لفظ ] .
  - (2) قال أبو الثناء الأصفهاني: " وقول المصنف: ( ومن لطف الله تعالى إحداث الموضوعات اللغوية ) إشارة إلى هذا ومشعر بأن مذهبه التوقف " بيان المختصر (1/150) . ومسألة مبدأ اللغات هل هي توفيقية أو اصطلاحية؟ الخوض فيها فضول لا اصل له، وقال بعض أهل الأصول: هي مسألة طويلة الذيل قليلة النيل. انظر المسألة في المستصفى (3/9)؛ مذكرة الشنقيطي (ص:205) .
  - (3) نهاية اللوح (167أ) .

ولما كان البحث عن المبادئ اللغوية منحصر عندهم في أربعة أمور أشار إليها بقوله: " فلنتكلم على حدّها، وأقسامها، وابتداء وضعها، وطريق معرفتها " (1) .

أي فيحتاج الطالب أن يبحث عن معرفة حد مبادئ اللغة؛ لأنه لا يتوصل إلى معرفتها إلا بتحريها؛ فإذا حصل له ذلك فلا بد من البحث عن أقسام تلك الماهية، وهل هو توقيفي أو اصطلاحي؟ ، ثم يبحث عن طريق معرفتها من أنها ضرورية أو نظرية، وسنين ذلك كله - إن شاء الله تعالى - .

وقد أشار إلى الأول منها بقوله: " الحد: [ كل ] (2) لفظ وضع لمعنى " (3) .

أي الحد اللغة كل لفظ وضع لمعنى؛ فاللفظ جنس يشمل اللفظ القوي وغيره، والمهمل والمستعمل؛ فخرج بقوله: " وضع لمعنى " ما عدا اللغة.

واعلم أن دلالة اللفظ على المعنى تارة تكون من جهة الوضع، وتارة تكون من جهة العقل أو من جهة الطبع، واللغة إنما هي اللفظ الدال على معنى بالوضع؛ ولهذا قال المؤلف: " وضع " .

فأما ما دل بالعقل كدلالة الصوت على ذي الصوت، أو بالطبع كدلالة ( أح ) على ألم الصدر، فليس من [ الألفاظ ] (4) اللغوية.

(1) مختصر ابن الحاجب (ص: 220) .

(2) استدركت في الهامش .

(3) مختصر ابن الحاجب (ص: 220) .

(4) استدركت في الهامش .

## د . ايمان بنت سالم قبوس .

والوضع: تخصيص شيء بشيء بحيث ذكر الأول فهم منه الثاني عند العلم بالتخصيص.

فإن قلت: قوله: " وضع لمعنى " يدخل فيه غير المحدود؛ كالأمر التي وضعت لمعنى بالإشارات والعقود والنصب والخطوط وليس منها بشيء يسمى لغة ولا من اللغة !

قلت: قد خرج ذلك بقوله: " لفظ " فلا يرد شيء منها .

ويدخل في " اللفظ " : المفرد والمركب، وهو ظاهر؛ لكن في إدخاله لفظة " كل " في الحد نظر /<sup>(1)</sup> أنه حمل معناه على العددي حتى يكون كل فرد من الألفاظ وضع لمعنى وحينئذ لا يصح تقسيم اللغة إلى المفرد والمركب، يقسم الكل إلى الأجزاء، [ وإلا لزم إن يكون العارف بكلمة من اللغة لغوياً، وليس كذلك ]<sup>(2)</sup> .

أما إذا حمل معناه على المجموع ويكون معنى الحد: مجموع الألفاظ التي وضعت للمعاني فحينئذ تنقسم اللغة إليهما من باب تقسيم الكل إلى الأجزاء؛ فيحمل كلامه على هذا، أو على أن لفظه " كل " زائدة، لا يقال حمله أيضاً على المجموعي لا يصح؛ لأنه يلزم عليه ألا يوجد لغوي أصلاً؛ لأن الإحاطة بجميع الألفاظ اللغوية للفرد من الناس متعذر؛ لكن العرف ينفيه؛ لأنه يقال أن اللغوي بلغة قوم لا يجب أن يكون عارفاً بتلك اللغة جميعها بالفعل؛ بل يجب أن يكون عارفاً بها بحيث يحصل له استعداد قريب بالفعل للعلم بجميعها وحينئذ لا يلزم ما ذكر .

(1) نهاية اللوح (67ب) .

(2) استدركت في الهامش ولم يشر إلى موضعها، واجتهدت فيه استرشاداً بتحفة المسؤول (466/1) .

ثم أشار إلى الأمر الثاني بقوله: " أقسامها: مفرد ومركب "(1).

أي أقسام الموضوعات اللغوية منها ما هو مفرد ومنها ما هو مركب، ويعرف الحصر بتعريفهما.

قوله: " المفرد: اللفظ بكلمة واحدة . وقيل: ما وضع لمعنى ولا جزء له يدلُّ فيه "(2).

إنما لم يفسر اللفظ هنا بكونه وضع لمعنى؛ لأن اللام فيه للعهد؛ فيعود إلى اللفظ المتقدم ذكره في حد الموضوعات اللغوية، وكأنه قال: اللفظ الموضوع لمعنى مع كونه كله واحد.

ولما كانت "الكلمة" عنده: " لفظ وضع لمعنى غير [ المعنى ] (3) الكلامي" كما ذكر في أماليه على الكافية(4)، وكان ذلك يشمل المركبات الناقصة كان تام، والمركب العلم لعبد الله؛ قيد الكلمة بالوحدة لتخرج، وعلى هذا فمراده بالكلمة الواحدة ألا يكون اللفظ مشتملا على لفظين موضوعين وهو فصلة عن المركب وبه

(1) مختصر ابن الحاجب (ص:220) .

(2) المرجع السابق .

(3) استدركت في الهامش .

(4) "الأمالي أو الأمالي النحوية، أو الأمالي في النحو" : وهي إملاءٌ غزيرٌ في الكلام على مواضع من الكتاب العزيز، ومواضع من المفصل ، وعلى مواضع من مقدمته: " الكافية " ، وعلى مسائل وقعت له في القاهرة، وعلى أبيات من شعر المتنبي، وأشياء نثرية. انظر: الديباج المذهب: (191)؛ أسماء الكتب (55/1)؛ كشف الظنون: (162/1)؛ هدية العارفين: (654/5)، معجم المؤلفين (366/2). وقد قام بدراستها وتحقيقتها فخر صالح سليمان قدارة، ونال بها درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر. وطبعت في بيروت دار الجيل، وعمان دار عمار عام (1409هـ).

انظر كلامه في حد الكلمة في الأمالي (291/1، 330/1) .

## د . ايمان بنت سالم قبوس .

يندفع ما قيل: إن في /<sup>(1)</sup> كلامه نظراً؛ لأنه إما أن يريد باللفظ المصدر أو اسم المفعول؛ فإن كان الأول كان معنى المفرد هو: التلطف بكلمة واحدة، وهو ظاهر الفساد؛ [ لأن التلطف ليس لمفرد؛ بل المفرد الملفوظ ]<sup>(2)</sup>، وإن كان الثاني كان معنى المفرد هو: الملفوظ بكلمة واحدة، وهو أيضاً فاسد؛ لأنه يقتضي أن يكون التعريف للمعنى المفرد لا للفظ المفرد؛ لأن المعنى لفظ عبر عنه بكلمة، والمطلوب هو الثاني لا الأول.

وقد علم مما تقدم أن الكلمة أعم من المفرد، وهو الذي ذكره في حد المفرد هو اصطلاح النحويين.

وأما اصطلاح المنطقيين فهو الذي أشار إليه بقوله " وقيل: ما وضع لمعنى ولا جزء له يدل فيه "<sup>(3)</sup>.

أي لا جزء له لكن اللفظ يدل في ذلك الوضع على جزء المعنى بقوله: " ما وضع " أي لفظ وضع لمعنى كالجنس.<sup>(4)</sup>

وأخرج بقوله: " لا جزء له يدل فيه " المركب؛ وإنما قال " فيه " ليدخل فيه مثل: عبد الله، ومثل: بعلبك؛ فإن له جزء يدل لكن لا يدل فيه، ومثل: حيوان ناطق على الانسان، ويدخل أيضاً؛ ما ليس له جزء لا لفظاً ولا تقديراً نحو ( ف ) ( على )<sup>(5)</sup>

(1) نهاية اللوح (68أ) .

(2) استدركت في الهامش .

(3) مختصر ابن الحاجب (ص:220) .

(4) قال التاج السبكي: " (فما وضع لمعنى ) جنس، والباقي فصل يخرج المركب " . رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (1/351).

(5) يريد به حرف الفاء أو الفاء العاطفة، وحرف الجر على ؛ فإن الحروف لا جزء لها في لفظها أو في التقدير

، وماله جزء ولا دلالة له أصلاً كزيد، والمفرد بهذا الاعتبار أعم من الأول من وجه لصدقه على الكلمة الواحدة وعلى غيرها، والمراد من الدلالة فهم المعنى من اللفظ عند إطلاقه.

وأورد على عدم انعكاس الحد "حيوان ناطق" إذا حصل على الإنسان؛ فإنه مفرد مع أن جزؤه يدل على جزء معناه، بخلاف "عبد الله" علماً فإن جزؤه لا يدل على جزء مسماه.

وأجيب: بأن دلالة اللفظ على المعنى متعلقة بإرادة الالفاظ فيما يتلفظ ويريد معنى ما ويفهم عنه ذلك المعنى؛ فيقال له: إنه دال عليه وما سواء ذلك المعنى مما لا يتعلق به إرادة الالفاظ وإن كان ذلك اللفظ أوجز منه بحسب تلك اللغة أو <sup>1</sup>/ لغة أخرى أو بإرادة أخرى تصلح لأن يدل به عليه؛ فلا يقال له إنه دال عليه وعلى هذا؛ فلا ينهض "الحيوان الناطق" نقضاً؛ لأن الالفاظ حينئذ لا يقصد بالحيوان ولا بالناطق شيئاً، وهذا الجواب إنما يتمشى لو كانت الدلالة عبارة عن فهم المعنى المراد كما تقدم.

قوله: "والمركب بخلافه فيهما" (2).

(1) نهاية اللوح (68ب).

(2) مختصر ابن الحاجب (ص: 220).

أي والمركب بخلاف المفرد في الجزئين المذكورين معاً؛ لأنه على الأول اللفظ بأكثر من كلمة واحدة لفظاً أو تقديراً، وعلى الثاني: ما وضع لمعنى وله جزء يدل في ذلك الوضع على جزء المعنى.

فالمركب على الأول أعم منه على الثاني، ولهذا كان نحو: " بعلبك " مركباً على الأول أو هو على الأول لفظ بأكثر من كلمة واحدة، ومفرد على الثاني؛ لأنه لا جزء له يدل فيه، ونحو: " يضرب بالعكس " أي يكون مفرداً على الأول، أو هو لفظ بكلمة واحدة، ومركب على الثاني؛ لكونه لفظاً موضوعاً لمعنى وله جزء يدل فيه وهو " الياء " فإنها تدل على جزء مفرد غائب إن قُرئ بالياء المثناة من أسفل، أو على المخاطب إن قُرئ بالتاء المثناة من فوق، وباقي حروفه تدل على المصدر، وإلى جميع ذلك أشار بقوله: " نحو بعلبك مركب على الأول لا الثاني، ونحو يضرب بالعكس "(1) وهو واضح مما قدمناه.

ثم قال: " ويلزمهم نحو: ضارب، ومخرج، مما لا ينحصر مركب "(2).  
أي ويلزم القائلين بالتعريف الثاني أن نحو: " ضارب، ومخرج " مما [ لا ] (3)  
ينحصر من أسماء الفاعلين والمفعولين مركب؛ لدلالة الألف وكسر الراء على الفاعل، وكذلك الميم مع الراء المكسورة، وفي " مُخْرِج " على الفاعل أو مع الراء المفتوحة على المفعول، والباقي على معنى المصدر؛ / (4) فيكون حده دالاً على

(1) مختصر ابن الحاجب (ص:220) .

(2) مختصر ابن الحاجب (ص:220) .

(3) لا توجد في النسخة، وضافتها من كلام ابن الحاجب والشرح له .

(4) نهاية اللوح (69أ).

جزء المعنى؛ فيكون مركباً وهو غير مركب إضافي، وفيه نظر من جهة أننا لا نسلم أن الألف تدل على الفاعل؛ بل المجموع يدل على شخص صدر منه الفعل، وكذا الميم في "مخرج".

قوله: "وينقسم المفرد إلى: اسم، وفعل، وحرف" (1).

ووجه انحصار المفرد في الثلاثة ظاهر؛ وهو أن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا تدل، والثاني الحرف، والأول إما تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال أو لا، والأول الفعل، والثاني الاسم، وقد علم بذلك حدودها. (2)  
قوله: "ودلالته اللفظية في كمال معناها دلالة مطابقة، وفي جزئه دلالة تضمن، وغير اللفظية التزام، وقيل: إذا كان ذهنياً" (3).

دلالة الشيء على الشيء هي كونه بحيث يلزم من ادراكه ادراك ذلك الشيء، والشيء الأول يسمى: دليلاً، والثاني يسمى: مدلولاً.

ولما لم يتعرض غيره من العلماء إلى الدلالة العقلية (4)، والدلالة الطبيعية (5) لم يتعرض لها (6)، وإنما تعرض للدلالة الوضعية وإليها أشار بقوله: "ودلالته [الوضعية] (7)"

(1) مختصر ابن الحاجب (ص: 221).

(2) أي علم بالتقسيم حد كل واحد منهما. انظر: بيان المختصر (154/1).

(3) مختصر ابن الحاجب (ص: 221).

(4) كدلالة اللفظ المسموع على وجود الالفاظ. تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل (294/1).

(5) كدلالة (أخ) على وجع الصدر. تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل (294/1).

(6) "العقلية والطبيعية غير منضبتين؛ لاختلافهما باختلاف الأفهام والطباع؛ فاخص النظر بالوضعية". تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل (295/1).

(7) هكذا في نسخة المخطوط، لكن لفظ ابن الحاجب [اللفظية]، والمقصود بها الدلالة اللفظية الوضعية.



أي دلالة اللفظ المفرد، وذكر أنها منحصرة في دلالة المطابقة، ودلالة التضمن، ودلالة الالتزام؛ لأنها أما اللفظية وهي التي فهم منها معنى غير خارج عن مسمى اللفظ، وأما غير اللفظية وهي [التي]<sup>(1)</sup> يفهم منها معنى خارج عن مسمى اللفظ . فإن كانت الأولى وهي في كمال معناها أي في تمام مسمى اللفظ [من حيث هو تمام معناه]<sup>(2)</sup> سميت دلالة مطابقة؛ كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق . وإن كانت في غير معناه [ من حيث هو جزء معناه ]<sup>(3)</sup> سميت دلالة تضمن؛ كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق . وإن كانت الثانية وهي غير اللفظية تسمى دلالة التزام؛ كدلالة السقف على الجدار .(4)/

وأورد على المؤلف اشكال من جهة أنه جعل [ دلالة ]<sup>(5)</sup> الالتزام غير لفظية؛ فإن المراد منه اللفظية الوضعية؛ فدلالة التضمن لا تكون أيضاً لفظية إذ اللفظ إنما هو لكمال الحقيقة ليس موضوعاً لأجزائها وإن كان المراد [ منها ما حصلت ]<sup>(6)</sup> له الدلالة بمشاركة من الوضع، والالتزام بهذه المثابة . والجواب عن هذا أن مدلول التضمني داخل في مسمى اللفظ؛ فكأنه فهم من اللفظ ابتداءً، فلا يكون فهمه من مسمى اللفظ بعيداً، والمدلول الالتزامي خارج عن

(1) استدركت من الهامش .

(2) استدركت من الهامش .

(3) استدركت من الهامش .

(4) نهاية اللوح (69ب) .

(5) استدركت من الهامش .

(6) استدركت في الهامش .

مسمى اللفظ؛ فكان فهمه من اللفظ بعيداً؛ فلذلك جعلها غير لفظية، بخلاف دلالة التضمن.

وشرط بعضهم في اللزوم أن يكون ذهنيًا، وبعضهم لم يشترط ذلك؛ بل جعل دلالة الالتزام ما يفهم منها معنى خارج عن المسمى سواء كان يعطي الفهم بسبب اللزوم منها ذهنيًا، أو غيرها من قرائن الأحوال وهو قول جمهور الأصوليين؛ فإنهم يستدلون باللفظ على كل ما يلزم المسمى ذهنيًا كان أو خارجيًا .  
قوله: " والمركب: جملة، وغير جملة " (1) .

لما فرغ من الكلام على المفرد وتقسيم أنواعه، شرع في الكلام على المركب، وذكر أنه نوعان: جملة وغير جملة؛ لأن المركب إن أفاد نسبة أي اسناداً فهو جملة، وإلا فغير جملة.

ثم أخذ يبين ذلك بمثال: " فالجملة ما وضع لإفادة نسبة ولا يتأتى إلا في: اسمين، أو في فعل واسم، ولا يرُدُّ " حيوان ناطق "، وكاتب في: " زيد كاتب "؛ لأنهما لم توضع لإفادة نسبة " (2) .

يريد أن الجملة هي المركب الذي وضع لإفادة نسبة، والمراد من النسبة: إسناد أحد جزأي / (3) المركب إلى الآخر بحيث يصح السكوت عليه، ولا يتأتى ذلك إلا في: اسمين نحو: زيد قائم، أو في فعل واسم، نحو: قام زيد، [ ويسمى الأول:

(1) مختصر ابن الحاجب (ص: 222) .

(2) مختصر ابن الحاجب (ص: 222) .

(3) نهاية اللوح (70أ) .

## د . ايمان بنت سالم قبوس .

جملة اسمية، والثاني: جملة فعلية<sup>(1)</sup>؛ فلا يتم الكلام إلا بمسند ومسند إليه، وقد علمت أن الاسم يسند ويسند إليه، والفعل يسند ولا يسند إليه، والحرف لا يسند ولا يسند إليه؛ فلذلك لا يحصل من فعلين لعدم المسند إليه، ولا يرد نحو: " وحق لمثلي يا تيمة تخدع"؛ لأنه في تقدير الجزء.

ولا من حرفين لعدم المسند والمسند إليه، ولا ينتقض بنحو: " يا زيد " في النداء؛ لأنه في تقدير " ادعوا زيدًا " أو " أناادي زيدًا " .

ولا من فعل وحرف؛ لعدم المسند إليه، وإذا بطلت هذه الأربعة، تعيين القسمان الأوليان، وهما: " زيد قائم " و " قام زيد " .

والتركيب العقلي في هذه الكلمات الثلاث لا يزيد على هذه الأقسام الستة<sup>(2)</sup> إن لم يعتبر التقديم والتأخير، وإلا فهي تسعة<sup>(3)</sup>، ولا يصح منها غير ما ذكرنا.

ولا يرد " حيوان ناطق " ونحوه [ وهو المركب التقييدي<sup>(4)</sup> ]<sup>(5)</sup> بأن يقال: تقرير الجملة غير مانع لدخول مثل ذلك؛ فإنه وضع لإفادة نسبة إلى الحيوان، وكذا " كاتب " في " زيد كاتب "؛ فإنه وضع لإفادة نسبة إلى الضمير فيه، مع أن ذلك ليس بجملة؛ لأننا نقول مثل هذا لم يوضع لإفادة نسبة؛ لأن المراد بالنسبة في تعريف

(1) استدركت في الهامش.

(2) المراد بالأقسام الستة: اسم مع اسم، وفعل مع فعل، وحرف مع حرف، واسم مع فعل، واسم مع حرف، وفعل مع حرف. انظر: بيان المختصر (156/1) .

(3) هي الستة السابقة ويضاف إليها: فعل مع اسم، وحرف مع اسم، وحرف مع فعل.

(4) المركب التقييدي: المركب من اسمين، أو اسم وفعل، يكون الثاني قيّدًا في الأول، ويقوم مقامها لفظ مفرد، مثل: حيوان ناطق، والذي يكتب، فإنه يقوم مقام الأول الإنسان، ومقام الثاني الكاتب. بيان المختصر (157/1) .

(5) استدرك في الهامش .

الجملة هي النسبة التي يصح السكوت عليها، وذلك منتف في الصور بين المذكورين، أما أن المركب التقيدي وهو " حيوان ناطق " لا يحسن السكوت عليه فظاهر، وإما أن اسم الفاعل مع ضميره لا يقيد بنسبة يحسن السكوت عليها؛ فلأنه لو كان كذلك لصح أن [ ما ]<sup>(1)</sup> يقع صلة للموصول على حقيقة النحوين، والتالي باطل باتفاق؛ فالمقدم مثله .

قوله: " وغير الجملة /<sup>(2)</sup> بخلافه، ويسمى مفرداً أيضاً "<sup>(3)</sup>.

أي وغير الجملة بخلاف ما ذكر في تعريف الجملة وهو المركب الذي لم يوضع لإفادة النسبة التي يصح السكوت عليها، وتسمى غير الجملة مفرداً أيضاً، وإنما قال: " أيضاً " لأن المفرد كما يقال بإزاء المركب، كذلك يقال بإزاء الـ المضاف، وإزاء المثني والمجموع.

قوله: " [ وللمفرد ]<sup>(4)</sup> باعتبار وحدته ووحدة مدلوله وتعددتهما أربعة أقسام "<sup>(5)</sup>. هذا تقسيم آخر للفظ المفرد، وهو باعتبار وحدته ووحدة مدلوله وتعددتهما على أربعة أقسام.

ووجه الحصر: أن المفرد إما أن يكون واحداً أو متعدداً، وعلى التقديرين فإما أن يكون معناه واحداً أو متعدداً، والحاصل من ضرب الاثنين في مثلها أربعة .

(1) استدرك في الهامش .

(2) نهاية اللوح (70ب).

(3) مختصر ابن الحاجب (ص: 222) .

(4) في النسخة [ والمفرد ] وما أثبتته في مختصر ابن الحاجب والشروح له ، فعله تحريف من الناسخ .

(5) مختصر ابن الحاجب (ص: 222) .

## د . ايمان بنت سالم قبوس .

والأول: أن يتحد اللفظ والمعنى، والثاني: أن يتعددا، والثالث: أن يتحد اللفظ ويتعدد المعنى، والرابع: أن يتعدد اللفظ ويتحد المعنى. وقد شرع في بيان هذه الأقسام، وبدأ بالأول منها وهو أن يتحد اللفظ والمعنى؛ فقال:

" فالأول: إن اشترك مفهومة كثيرون فهو: الكلي .

فإن تفاوت كالوجود للخالق والمخلوق فمشكك، وإلا فمتواطئ .

وإن لم يشترك فجزئي، ويقال للنوع أيضاً جزئي .

والكلي: ذاتي وعرضي كما تقدم "(1).

أي فالأول من الأقسام الأربعة وهو أن يكون اللفظ ومعناه واحداً بذلك اللفظ، إما أن يشترك في مفهومه أي في ذلك المعنى الواحد كثيرون بالفعل أو الفرد بأن يكون نفس تصوره لا يمنع من وقوع الشركة فيه أو لا يشترك فيه بأن(2) يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه؛ فإن اشترك فهو الكلي؛ فإن وجود ذلك الكثير في الخارج أو في الذهن [ أو بعضه كذا ] (3) / (4).

والمراد بالاشترك: الاشتراك في الإيجاب؛ فإن زيداً مثلاً يشترك في سلب مفهومة كثيرون مع أنه غير كلي .

(1) مختصر ابن الحاجب (ص: 222-223) .

(2) استدرك في الهامش [ لم ] فتكون العبارة: " بأن لم يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه "، وإضافة [ لم ] خطأ ، لأن القسمة العقلية ثنائية بين أن لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه؛ وهذا هو الكلي، أو يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه؛ وهو الجزئي، وقد ذكر الكلي فبقي الجزئي .

(3) تكررت مرتين .

(4) نهاية اللوح (71).

ولا يشترط في الشركة أن يكون وجودها بالفعل كما قلنا، فإن لفظة " الشمس " كلية وإن لم تقع فيها شركة، وكذا إن أمكن ولم يوجد " فجبل من ياقوت " أو " بحر من زئبق " ، أو وجد مع امتناع غيره كالإله؛ فإن الفعل يحكم بامتناع الشركة في ذلك. فإن تفاوت معنى الكلي في كثير كالتقديم والتأخير، أو بالأولوية وعدمها، أو بالشدة والضعف، يسمى مشككاً [ كيباض الثلج والعاج؛ فإن بياض الثلج أشده منه في العاج ]<sup>(1)</sup>، وكالوجود فإنه يقال لوجود الخالق ولوجود المخلوق؛ فإنه يتفاوت فيها بالأمر الثلاثة؛ فإن وجود الخالق متقدم على وجود المخلوق، وإطلاق الوجود على وجوده أولى منه على وجود المخلوق؛ لأنه علة لوجود المخلوق وأشد؛ لكونه قديماً وغيره حادث.

ويسمى بذلك؛ لأنه يشكك الناظر في مفهومة في أنه من المتواطئ أو من المشترك، إذ هو نسبة المتواطئ من جهة اشتراك الأفراد في معناه، ونسبة المشترك من جهة أن معناه في الأفراد على التفاوت .

وإن لم يتفاوت ذلك المعنى في الأفراد أي لم يعتبر التفاوت فيها؛ فمتواطئ لتوافق آحاده؛ كالإنسان بالنسبة إلى أفراد، وكالفرس بالنسبة إلى أفراد.

وإن لم يشترك في مفهومه كثيرون لا في الذهن ولا في الخارج يسمى جزءاً .

واطلاق الكلي والجزئي على المعنى حقيقة وعلى اللفظ مجازاً.

واعلم أن الجزئي يقال على معنيين؛ أحدهما: جزئي حقيقي: وهو ما لا يكون مائلاً لكثرة اعتبار معناه كما مر .

(1) استدرك في الهامش .

والثاني إضافي وإليه أشار بقوله: " ويقال للنوع أيضاً جزئي"<sup>(1)</sup>.

يريد لأنه مندرج تحت كلي، وكل مندرج تحت كلي فهو جزئي إضافي بالنسبة إلى ذلك الكلي، والأول /<sup>(2)</sup> أخص من الثاني مطلقاً؛ لأن كل جزئي حقيقي مندرج تحت كلي وهو ماهيته النوعية، وليس كل جزئي إضافي حقيقياً؛ لجواز كونه كلياً؛ كالإنسان دون الحقيقي.

قوله: " والكلي ذاتي وعرضي كما تقدم"<sup>(3)</sup>.

أي والكلي الذي يشترك في مفهومة كثيرين؛ قسمان: ذاتي وعرضي؛ لأنه إن كان متقدماً في التصور والوجود على ما هو ذاتي له؛ فهو الذاتي، وإن لم [ يكن ]<sup>(4)</sup> كذلك فهو العرضي، وقد تقدم البحث فيها في المنطق<sup>(5)</sup>.

قوله: " الثاني من الأربعة: [مقابلة]<sup>(6)</sup> متباينة "

(1) مختصر ابن الحاجب (ص: 222-223) .

(2) نهاية اللوح (71ب).

(3) مختصر ابن الحاجب (ص: 223) .

(4) استدرك من الهامش.

(5) وقول ابن الحاجب في الذاتي والعرضي الذي أحال عليه: " والذاتي: ما لا يتصور فهم الذات قبل فهمه كاللونية للسواد، والجسمية للإنسان، ومن ثم لم يكن لشيء جدان ذاتيان، وقد يعرف بأنه: غير معلل، وبالترتيب العقلي " ثم قال: " والعرضي: بخلافه، وهو لازم، وعارض؛ فاللازم: ما يتصور مفارقتة، وهو لازم للماهية بعد فهمها كالفردية للثلاثة، والزوجية للأربعة، ولازم في الوجود خاصة، كالحديث للجسم، والظل له. والعارض بخلافه، وقد لا يزول كسواد الغراب والزنجي، وقد يزول بطيئاً كصفرة الذهب، وسريعا كحمرة الخجل " . مختصر ابن الحاجب (ص: 209) .

(6) في مختصر ابن الحاجب [ متقابلة ] . (ص: 223) .

يعني القسم الثاني من الأقسام الأربعة، وهو ما يتعدد فيه اللفظ والمعنى، وتسمى تلك الألفاظ متقابلة متباينة؛ لأن كل واحد منها يباين غيره إما في الذات كالحجر والمدر، والسماء والأرض، والإنسان والفرس، أو في الذات والجزء كالإنسان والناطق، أو في الذات والصفة كالإنسان والكاتب، أو في الصفتين كالعالم والكاتب، أو في الصفة والجزء كالکاتب والناطق، أو في غير ذلك وهو كثير .

قوله: " والثالث: إن كان حقيقة للمتعدي؛ فمشترك وإلا فحقيقة ومجاز "(1).

أي القسم [ الثالث ] (2) وهو ما يتحد فيه اللفظ ويتعدد المعنى؛ فذلك [ اللفظ ] (3) إن كان موضوعاً لكل واحد من تلك المعاني بالوضع الأول أي لا يكون أحدهما تابعاً لغيره في الوضع؛ فهو المشترك، كالعين: للناظرة، والجارية، وعين الشمس، والذهب، والفضة، والجاسوس، وكفة الميزان، ونفس كل شيء، والجون: للأبيض والأسود، والشمس: لحرها وضوئها ونحو ذلك؛ فإن لم يكن كذلك بل وضع اللفظ لبعض المتعددات ثم نقل إلى غيره منها لمناسبة بينهما / (4) يسمى حقيقة ومجازاً، وسواء غلب استعماله في المنقول إليه أم لا؛ كالأسد فإنه حقيقة في الحيوان المفترس، مجازاً في الرجل الشجاع؛ لأنه نقل إليه من الأول.

قوله: " الرابع: مترادفة، وكلها مشتقة وغير مشتقة، صفة وغير صفة "(5).

(1) مختصر ابن الحاجب (ص: 223) .

(2) استدرک فی الهامش .

(3) استدرک فی الهامش .

(4) نهاية اللوح (72) .

(5) مختصر ابن الحاجب (ص: 223) .



## د . ايمان بنت سالم قبوس .

أي القسم الرابع، وهو ما يتعدد فيه اللفظ ويتحد المعنى، ويسمى المرادف كالإنسان والبشر، والبر والحنطة، والليث والأسد والضرغام. وهذه الأقسام الأربعة كل واحد منها يكون مشتقاً وغير مشتق<sup>(1)</sup>، صفة وغير صفة<sup>(2)</sup>.

فالمشكك المشتق الصفة: كالأبيض، وغير الصفة: كالأبيضاض.  
والمتواطئ المشتق الصفة: الناطق، وغير الصفة: الإنسان.  
والمتباين المشتق غير الصفتين: الأبيضاض والأسوداد .  
والمترادفين المشتقين الصفتين: القاعد والجالس.  
والمشترك المشتق غير الصفة: القرو.

ولما فرغ من بيان هذه الأقسام الأربعة شرع في الكلام على ما يتفرع عليها من المسائل وهي ست عشرة مسألة منها اثنتان للمشترك، وثلاث للمترادف، وست للحقيقة والمجاز، وخمس للاسم المشتق، وهو يذكرها كلها .

---

(1) المشتق: إن شارك اللفظ غيره بحروفه الأصول ومعناه، وغير المشتق إن لم يكن كذلك. انظر: تحفة المسؤول (304/1).

(2) قال الرهوني: "كلها صفة إن دلّ على معنى قائم بذات العلم، وإلا فغير صفة كالإنسان". . انظر: تحفة المسؤول (304/1).

### الخاتمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وعلى آله ومن بصحبه أهدى، أما بعد: فيحسن قبل وضع القلم ذكر أهم نتائج هذا البحث والتحقيق في النقاط التالية:

- 1- أهمية شرح الشيخ بهرام الدميري؛ لتعلقه بأشهر وأهم مختصرات أصول الفقه وهو مختصر ابن الحاجب؛ إضافة لمكانة الشيخ بهرام وتمكنه العلمي، وموافقته لمذهب ابن الحاجب الفقهي، وهو المذهب المالكي.
- 2- تميزت المخطوطة بكونها بخط الشيخ بهرام .
- 3- تميز شرح الشيخ بهرام بإضافته إجابات ومناقشات لم يسبقه إليها شراح المختصر قبله.
- 4- تميز الشرح بكونه شرحاً كاملاً لمتن ابن الحاجب، متوسطاً بين الطول الممل والإيجاز المخل، كل هذا بأسلوبٍ سهلٍ، وعبارةٍ واضحةٍ، مع حسن التنظيم والتقديم للمسائل.